■ الفصل الثالث ■

ما لا تعنيه العولمة

إن الرأسمالية ، بينما هى مستقرة اقتصاديا ، بل وتزداد استقرارا، فإنها بجعلها العقل البشرى مصدر المعرفة، تخلق عقلية وأسلوب حياة لا يتوافقان مع أحوالها الأساسية أو دوافعها ومؤسساتها الاجتماعية .

«جوزيف شومبيتر ، عدم استقرار الرأسمالية» . (١)

تعبير «العولمة» يمكن أن يعنى أشياء كثيرة . فهو من ناحية يعنى الانتشار العالمى للتكنولوچيات الحديثة فى الإنتاج الصناعى والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود ـ فى التجارة ، ورءوس الأموال ، والإنتاج ، والمعلومات . وهذه الزيادة فى الحركة عبر الحدود هى فى حد ذاتها نتيجة لانتشار التكنولوچيات الجديدة إلى مجتمعات ما زالت حتى اليوم فى مرحلة ما قبل الحداثة . والقول بأننا نعيش فى عصر العولمة، إنما يعنى القول بأن كل مجتمع تقريبا هو الآن مجتمع صناعى أو يسير فى طريق التصنيع .

والعولمة تعنى أيضا أن كل الاقتصادات تقريبا متشابكة مع الاقتصادات الأخرى على نطاق العالم . وهناك بضعة بلدان ، مثل كوريا الشمالية ، تسعى إلى عزل اقتصاداتها عن بقية العالم ؛ ونجحت فى الاحتفاظ بالاستقلال عن الأسواق العالمية ، وإن يكن بشىء من التكلفة الاقتصادية والبشرية فى آن واحد . إن العولمة عملية تاريخية . و «هى لا تقتضى أن تكون الحياة الاقتصادية متكاملة بنفس الدرجة وبكثافة . وكما أفادت دراسة إبداعية

(١) جوزيف شومبيتر ، "The Instability of Capitalism" ، مجلة **إيكونوميك چورنال** ، المجلد ٣٨ ، عدد سبتمبر عام ١٩٢٨ ، الصفحة ٣٦٨ .

للموضوع ، فإن العولمة ليست حالة مفردة ، أو عملية خطية ، أو نقطة نهاية أخيرة للتغير الاجتماعى» [٢] .

كذلك ليست العولمة حالة أخيرة تسير نحوها كل الاقتصادات . ذلك أن الحالة العامة للتكامل المتكافىء فى نشاط عالمى النطاق هى على وجه التحديد ما **لا** تعنيه العولمة . على النقيض فإن الترابط المتزايد للنشاط الاقتصادى على نطاق العالم يؤكد التطور غير المتكافىء بين البلدان المختلفة . كما أنه يبالغ فى اعتماد الدول النامية فى «الأطراف» ، مثل المكسيك ، على الاستثمار القادم من الاقتصادات الأقرب إلى «المركز» مثل الولايات المتحدة . وبرغم أنه من نتائج الاقتصاد الأكثر عولمة إسقاط أو إضعاف بعض الفروق فى العلاقات الاقتصادية بين الدول ـ بين البلدان الغربية والصين على سبيل المثال ـ فإنه فى الوقت نفسه يعزز بعض الفروق فى العلاقات القائمة ويخلق فروقا جديدة .

كذلك فإن الزعم بأننا نمر بمرحلة تقدم سريع فى سير عولمة الحياة الاقتصادية ، لا يعنى بالضرورة أن **كل** جانب من جوانب النشاط الاقتصادى فى أى مجتمع يصبح أشد حساسية للنشاط الاقتصادى على نطاق العالم . ومع ذلك فإن العولمة تمضى قدما ، وسيكون صحيحا دائما أن بعض أبعاد الحياة الاقتصادية لمجتمع ما لا تتأثر بالأسواق العالمية ، برغم أن هذه الأبعاد يمكن أن تتبدل بمضى الوقت .

إن ظهور أسعار سوق عالمية لبعض السلع ليس إلا بداية للعولمة . وتوجد اليوم مجتمعات قليلة لا يكون جانب كبير من حياتها متشابكا مع الأنشطة الاقتصادية فى أسواق بعيدة من العالم . ومع ذلك فإنه طوال القرن التاسع عشر ، وبالنسبة لجزء كبير من القرن العشرين ، لم تمس الأسواق العالمية غالبية المجتمعات . وقد اختفت الآن غالبية تلك المجتمعات التقليدية ، أو أنها جذبت بقوة لا تقاوم فى شباك علاقات السوق العالمية .

ففى الصين ، وحتى العقود القليلة الماضية ، كان عشرات الملايين من السكان يعيشون فى جماعات قروية لا تربطها بالعالم سوى علاقات طفيفة ومتقطعة . فهذه الجماعات ، إذ عايشت التحويل القسرى إلى الجماعية ، كما عايشت أحداث الثورة

---

(٢) ديفيد هيلد ، ديفيد جولابلات ، أنطونى ماكجرو ، چوناتان پرّاتون ، "The Globalization of Economic Activity" ، فى مجلة **نيوپوليتيكال إيكونومى** ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، يولية عام ١٩٩٧ ، الصفحات ٢٥٧ إلى ٢٧٧ . انظر أيضا لنفس المؤلفين ، **Global Flows, Global Transformations : Theories and Evidence** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ . وإنى مدين كثيرا لديفيد هيلد لأنه وضع الورقة التى مهدت الطريق والتى أشرت إليها أعلاه ، تحت تصرفى قبل نشرها .

الثقافية ، فإنها تتفكك الآن ، وذلك لأن الإقحام القسرى للأسواق يرغم الفلاحين الفقراء على التماس الرزق فى المدن أو فى مناطق نائية من الصين . كما أن إصلاحات السوق فى الهند تُعَدّ تحديا لأعراف الزواج وقواعد التمييز بين الطوائف التى عاشت أربعين عاما بعد نهاية الحكم البريطانى . وفى الوقت نفسه تثير هذه التغييرات حركات الهندوس الراديكالية التى تعارض الاعتقاد القائل بأن التحديث فى الهند لابد أن يعنى مزيدا من التغريب . وفى الاتحاد السوفييتى السابق ينجح التحول إلى السوق ، حيث أخفقت الشيوعية ، فى أن يفرض على الحياة الاجتماعية نوعا من الحداثة ـ حتى إذا كانت مجرد حداثة الفقر والتفتت الثقافى . أما المجتمعات الاشتراكية والتقليدية التى كانت فى الماضى تقف خارج السوق العالمية فإنه لم يعد فى وسعها أن تظل كذلك .

ومع ذلك فإنه بمعنى آخر تُعَدّ العولمة اختزالاً للتغيرات الثقافية التى تجىء عندما تصبح المجتمعات مرتبطة بالأسواق العالمية ومعتمدة عليها بدرجات متفاوتة . كما أن مقدم التكنولوچيات الحديثة للمعلومات والاتصالات كان يعنى أن تأثر أشكال الحياة الثقافية بعضها ببعض أصبح أكثر عمقا من ذى قبل .

ولم تعد الأسماء التجارية لكثير من السلع الاستهلاكية خاصة ببلد محدد ، وإنما أصبحت علامات عالمية . فالشركات تنتج سلعا متماثلة تماما لتوزيعها على نطاق العالم . والثقافات الشعبية فى كل المجتمعات تقريبا مغمورة فى رصيد مشترك من الصور . وبلدان الاتحاد الأوروبى تتقاسم الصور التى تستوعبها من أفلام هوليود أكثر مما يتقاسم أى بلد منها أى جانب من ثقافة أى بلد أوروبى آخر . وينطبق الشىء نفسه على شرقى آسيا .

وخلف ما للعولمة من هذه «المعانى» كلها ، توجد فكرة أساسية واحدة يمكن أن تسمى «طمس الخصائص المحلية» : اقتلاع الأنشطة والعلاقات من أصولها وثقافاتها المحلية . كما تعنى دفع أنشطة كانت محلية حتى وقت قريب إلى شبكات العلاقات البعيدة أو العالمية النطاق . ويوجز أنطونى چيدنز ذلك قائلا : إن «العولمة يمكن . . . . . تعريفها بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية العالمية التى تربط ما بين الوقائع البعيدة بواسطة أحداث تقع على بعد أميال كثيرة ، والعكس بالعكس» .[٣]

وهكذا تتضاءل باستمرار سيطرة الظروف المحلية والقومية على الأسعار المحلية ـ

---

(٣) أنطونى چيدنز ، **The Consequences of Modernity** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٦٤ .

للسلع الاستهلاكية ، والأصول المالية ، مثل الأسهم والسندات ، بل وللأيدى العاملة ـ التى تتقلب مع تقلب أسعار السوق العالمية . فالشركات المتعددة الجنسية تقوم بتجزئة سلسلة إنتاج منتجاتها ، وتوطّن الحلقات فى بلدان مختلفة حول العالم اعتمادا على ما يبدو فى أى وقت أنه يحقق أكبر منفعة لها . ويتضاءل باستمرار ارتباط المنتجات التى تبيعها الشركات المتعددة الجنسية بأى بلد واحد ، على حين يزداد ارتباطها باسم تجارى عالمى أو باسم الشركة نفسها . وفى بلدان كثيرة يتم التعرف على الصور نفسها ـ فى الإعلانات ووسائل الترفيه . فالعولمة تعنى إخراج الأنشطة الاجتماعية من نطاق المعرفة المحلية وصبها فى شبكات تكيِّفها فيها الأحداث العالمية ، أو تكيّف هى فيها هذه الأحداث .

وكثيرا ما تجرى مساواة العولمة باتجاه نحو تجانس المنتجات . وذلك مرة أخرى هو مجرد ما **لا** تعنيه العولمة . فالأسواق العالمية التى يتنقل فيها رأس المال والإنتاج بحرية عبر الحدود تعمل على وجه التحديد بسبب **الاختلافات** بين المحليات والدول والمناطق . فلو كانت الأجور والمهارات والبنية الأساسية والمخاطر السياسية هى نفسها على نطاق العالم ، ما أمكن أن يحدث نمو للأسواق العالمية . ولو كانت الظروف متماثلة فى كل مكان ما أمكن أن تتحقق أرباح عن طريق الاستثمار وإقامة المصانع فى كل مكان . إذ إن الأسواق العالمية لا تزدهر إلا على الاختلافات بين الاقتصادات . وهذا من الأسباب التى جعلت للاتجاه نحو العولمة مثل هذا الزخم الذى لا يقاوم .

وإذا كان رأس المال الزئبقى ذو القابلية العالية للتنقل يتفادى أى بلد أو إقليم بعينه ، لأن هذا البلد أو الإقليم يفتقر إلى البنية الأساسية ، أو إلى قوة عمل ماهرة ، أو إلى الاستقرار السياسى ـ مثلما تفادى رأس المال الاستثمارى الخاص إفريقيا الوسطى والغربية على امتداد العقود القليلة الماضية ـ فستصبح تلك الأجزاء من العالم أكثر فقرا ، وسيتم تضخيم اختلافاتها عن المناطق التى تُعَدّ مواقع جاذبة لرأس المال الإنتاجى . وإذا ما انتشرت التكنولوچيات الجديدة من البلدان الغربية التى نشأت فيها إلى شرقى آسيا ، فإنها لن تحمل معها الثقافات الاقتصادية ـ التشكيلات المتنوعة للرأسمالية ـ التى أنتجتها . على النقيض من ذلك ، إذ إنها ستغذى وتعزز الثقافات الاقتصادية المحلية لتلك المناطق . وعندما تدخل التكنولوچيات الجديدة اقتصادات كانت قد منعت فى الماضى من دخولها ، أو كانت تفتقر إلى مؤسسات السوق التى كان يمكنها استغلالها بفعالية ، فإنها ستتفاعل مع الثقافات المحلية لتوليد أنماط من الرأسمالية لم تكن حتى ذلك الحين موجودة فى أى مكان .

ولنأخذ مثال الصين . إن دخول البر الرئيسى للصين فى الأسواق العالمية لا يعنى أن الحياة الاقتصادية الصينية ستصبح شبيهة لمثيلتها فى أى بلد صناعى آخر . فهى شديدة الاختلاف منذ الآن عن الرأسمالية التى نشأت فى روسيا ما بعد الشيوعية والتى تُعَدّ العلاقات العائلية فيها أقل أهمية بكثير . كما أن الرأسمالية الصينية يجمعها شبه شديد بالرأسمالية التى يمارسها الصينيون المشتتون فى كل مكان فى العالم . ولكنها رأسمالية ذات قسمات مميزة وفريدة كثيرة ناشئة عن التاريخ المضطرب الرهيب للأمة طوال الجيلين الماضيين .

وفى الصين ، كما فى المجتمعات الأخرى ، تعبّر حياة الأسواق عن الثقافة الأوسع والأعمق التى تكون الأسواق فيها مجرد القمة المنظورة . كما أن المكانة التى تحتلها علاقات الثقة فى العائلات والأسواق فى المجتمعات المختلفة هى فى حد ذاتها ضمان بأنه سيحدث تغير جوهرى فى ثقافاتها الاقتصادية ـ أى حجم المنشآت ، ومدى تركز أو انتشار حيازات رأس المال ، وما شابه .

ولما كانت الثقة فى الصين لا تتجاوز بسهولة أعضاء الأسرة ، فمن غير المرجح أن تتخذ دوائر الأعمال الشكل الذى اتخذته فى اليابان ، حيث علاقات الثقة التى تتجاوز كثيرا شبكة القرابة هى العلاقات المألوفة . فاقتصاد السوق ذو الطابع الرأسمالى تماما فى الصين يمكن أن يختلف عن مثيله فى اليابان قدر اختلافه عن الرأسمالية الغربية . ومن المحتمل أن يشتمل على أعمال صغيرة كثيرة مزدهرة ، وشركات كبيرة قليلة من الأنواع الشائعة فى اليابان . كما أنه لن يقوم على طبقة متوسطة من النوع الذى وجد فى اليابان لفترة طويلة ، أو يفرز بالضرورة مثل هذه الطبقة . بل يبدو أن هذا النوع من الرأسمالية بدأ يظهر كنتيجة للإصلاحات السريعة للسوق فى مناطق عديدة من الصين .

ولذلك إرهاصات كثيرة فى مناطق الشتات الصينى . وكما لاحظ «ميكلثويت» و«وودريدج» فإن :

«شبكة البمبو للنشاط العائلى التى خلقها المنظمون الصينيون عبر البحار ، ليست مجرد صورة مختلفة أخرى مثيرة ، وإنما هى نموذج بديل مكتمل الصفات ـ ونموذج يبدو متزايد القوة . . . ففى الفلبين لا يشكل صينيو ما وراء البحار إلا واحدًا فى المائة من سكان البلد ، ولكنهم يتحكمون فى أكثر من نصف سوق الأوراق المالية . والنسبتان المقابلتان فى إندونيسيا هما ٤ فى المائة و٧٥ فى المائة ، وفى ماليزيا ٣٢ فى المائة و٦٠ فى المائة . . . وبحلول عام ١٩٩٦ كان الصينيون فيما وراء البحار ، البالغ عددهم ٥١ مليون صينى ،

يتحكمون فى اقتصاد قيمته ٧٠٠ مليار دولار ـ أى قرابة مجموع ما يتحكم فيه سكان البر الرئيسى للصين البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة» . (٤)

كذلك فإن نمو الأسواق العالمية لا يعنى أن ثقافة الأعمال الأمريكية سيتم استنساخها فى كل أرجاء العالم . ذلك أن اعتقاد الأمريكيين بأن الشركات هى قبل أى شىء آخر أدوات لتحقيق الأرباح للمساهمين، هو اعتقاد لا تشاطرهم فيه غالبية أنماط الرأسمالية الأخرى .

ففى ألمانيا تكون مصالح كثيرين من **«أصحاب المصالح غير المالية»** (*) ، فضلا عن المساهمين ، ممثلة فى مجالس إدارة الشركات . ومن غير المتصور أن تنسحب مؤسسة كبيرة من سوق الأيدى العاملة المحلية بنفس السرعة والشمول اللذين انتقلت بهما الشركات الأمريكية من كاليفورنيا إلى المكسيك . ذلك أن وجود سوق عالمية تتشكل بحيث تعكس الممارسة الأمريكية فى مجال الأعمال من شأنها تقويض الأسواق الاجتماعية التى بنيت وفقا للنموذج الألمانى لما بعد الحرب ؛ ولكنها لن تحوّل الرأسمالية الألمانية إلى صورة أخرى من المذهب الفردى الذى تقوم عليه الرأسمالية الأمريكية . وبدلا من ذلك فإنها ستسفر عن تغيير فى طابع الرأسمالية فى كل من ألمانيا وأمريكا .

وليست هناك ثقافة اقتصادية فى أى مكان فى العالم تستطيع مقاومة التغييرات التى يفرضها وجود الأسواق العالمية . وفى كل حالة ، بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها ، ستكون النتيجة توليد أنواع جديدة من الرأسمالية . فالأسواق العالمية تفرض تحديثا قسريا على الاقتصادات فى كل مكان ؛ ولا تخلق نسخًا طبق الأصل من ثقافات الأعمال القديمة . ويجرى خلق رأسماليات جديدة وتدمير رأسماليات قديمة .

وبالمثل فإن انتشار الاتصالات العالمية لا ينتج أى شىء شبيه بالتلاقى بين الثقافات . فوجهة النظر الأمريكية العالمية التى تروج لها القناة التليفزيونية CNN ـ التى وفقا لها ، وعلى نقيض الظواهر وكل الحقائق الأساسية ، تعد القيم الأمريكية قيمًا كونية ،

---

(٤) چون ميكلثويت وأدرين وودريدج ، **The Witch Doctors** ، لندن : هاينمان ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٩٤ .

(*) **Stakeholders** : أصحاب المصالح غير المالية المرتبطة بشركة معينة ، والذين تعتمد عليهم هذه الشركة فى أمور جوهرية كثيرة ، من بينها التوريدات مثلا ، وكذلك المستخدمون ، والجماعات المحلية ، بل والمستهلكون ، وكثيرا ما يكون لهؤلاء جميعا حق التصويت فى إدارة الشركات . ويقابلهم المساهمون (Shareholders) أصحاب المصالح المالية ـ المترجم .

والمؤسسات الأمريكية هى الحل لأكثر مشكلات العالم عناداً ـ إنما تمثل ظاهرة عابرة بسبب سبق أمريكا الحالى فى تكنولوچيا الاتصالات . وهى ليست معلماً على الطريق إلى حضارة عالمية . إن شركات وسائل الإعلام التى تغير ناتجها لتلائم الثقافات المختلفة ، مثل شركة MTV ، يمكن توقع أن تظل عالمية . وإذا ظلت قناة CNN لا ترى أى شىء فى العالم إلا من وجهة نظر أمريكا ، فالأرجح أنها ستصبح فى القريب العاجل مجرد شركة إعلام وطنية بين شركات كثيرة أخرى .

وعن طريق تمكين ممارسى الثقافات المختلفة المشتتين جغرافيا من التفاعل خلال الوسائط الجديدة للاتصالات ، فإن العولمة تكون أداة للتعبير عن الفروق الثقافية وتعميقها . كما أن سكان جنوب آسيا المنتشرين فى البلدان الأوروبية يعززون روابطهم الثقافية عندما يشاهدون القنوات التليفزيونية التى تبث بلغاتهم عبر الأقمار الصناعية وتجسد تاريخهم وقيمهم . فالأكراد المنفيون فى البلدان الأوروبية يحافظون على ثقافتهم المشتركة من خلال قناة تليفزيونية كردية .

والانتشار العالمى لصور مماثلة هو أثر ظاهر للوسائط العالمية للاتصالات . فهذه الوسائط تحطِّم الثقافات المشتركة ، وتُحل محلها آثارا وشظايا . ومع ذلك فإن الوسائط الحديثة للاتصالات باستطاعتها أيضا ـ كما هى الحال فى اليابان وسنغافورة وماليزيا والصين ـ تمكين الثقافات من تأكيد هوياتها واختلافاتها عن المرحلة المتأخرة من الحداثة الغربية ، وبعضها عن بعض .

والاقتصادات يمكن أن تصبح أكثر اندماجا بعضها فى بعض ـ مثلما كانت الحال بين اقتصادى اليابان والولايات المتحدة فى العقود الأخيرة ـ دون أن تتماثل فى طريقة أدائها الأعمال . وبرغم التجارة التى تزايدت كثيرا بين البلدين ، فإن الثقافة السائدة بين الشركات اليابانية تختلف اختلافا شديدا عن مثيلاتها لدى أية شركة أمريكية . فلم تعمد أية شركة يابانية إلى تقليص لحجم الإنتاج أو إرجاء من النوع الذى أصبح روتينا فى جميع الشركات الأمريكية الرئيسية تقريبا . وهذه الاختلافات بين الشركات الأمريكية واليابانية تعكس الفروق بين ثقافاتها الأم .

العولمة اليوم وقبل عام ١٩١٤

كان العالم قبل عام ١٩١٤ شبيها بسوق عالمية ، ولم تكن الحدود القليلة الموجودة حينذاك ذات أهمية كبيرة . وكان الناس والنقود والسلع يتنقلون فى حرية . وكانت الأسس التكنولوچية للسوق الحرة فى القرن التاسع عشر متمثلة فى كوابل التلغراف الممتدة

فى قاع البحار فيما بين القارات وفى السفن البخارية التى عرفها النصف الثانى من هذا القرن . ومنذ ذلك الحين ارتبطت موانى العالم معا ، وأخذت تظهر إلى الوجود أسعار عالمية لكثير من السلع . وبحلول أواخر القرن التاسع عشر (على وجه التقريب من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٤) جاء إلى الوجود نظام مالى دولى كان بمثابة قيد على الاستقلال الاقتصادى للحكومات الوطنية . وفى تلك «الحقبة الجميلة»، كانت سيادة الدول القومية محصورة فى السياسات الاقتصادية التى باستطاعتها اتباعها عن طريق «قاعدة الذهب» التى كانت سارية فى ذلك الحين بنفس الفعالية التى تستطيع بها اتباعها الآن عن طريق قابلية رأس المال للتنقل . ومن خلال هذه الطرق جميعا يمكننا أن نتعرف فى عالم ما قبل عام ١٩١٤ على إرهاصات السوق العالمية الراهنة .

ومع ذلك من الخطأ الجسيم أن نخلص إلى أننا قد عدنا إلى الاقتصاد العالمى للقرن التاسع عشر . فجميع جوانب العولمة الاقتصادية اليوم ـ السرعة ، الحجم ، الاتصالات المتبادلة بين تنقلات البضائع والمعلومات عبر العالم ـ أكبر بدرجة هائلة من أي أبعاد وجدت فى أي فترة سابقة . ولنتأمل فى بعض هذه الأبعاد . فى غضون فترة ما بعد الحرب، نمت التجارة العالمية اثنتى عشرة مرة ، على حين لم يزد الإنتاج فى الوقت نفسه إلا خمس مرات فقط . وفى جميع البلدان تقريبا تشكل الواردات والصادرات نسبة من النشاط الاقتصادى أكبر كثيرا مما كانت عليه فى الماضى . ويفيد تقرير أكاديمى أن الروابط التجارية بين عينة ثابتة قوامها ٦٨ بلدا، زادت من ٦٤ فى المائة فى عام ١٩٥٠ إلى ٩٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠ .[٥] وحتى فى السوق الأمريكية الشاسعة التى تكون فيها التجارة الداخلية فقط هى المجال المتاح للشركات الصغيرة ، فإن خمس الشركات التى لديها أقل من ٥٠٠ عامل كانت تصدّر بضائع أو خدمات فى عام ١٩٩٤ ، وتلك النسبة فى ازدياد .[٦]

وليس هناك شك فى أنه ، منذ ثمانينيات هذا القرن على الأقل ، كانت نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلى الإجمالى تتجاوز مثيلتها التى عرفت فى أى وقت فى الاقتصاد الدولى المفتوح الذى كان موجودا قبل الحرب العالمية الأولى .[٧] كما حدث توسع ضخم وغير مسبوق فى حجم التجارة .

وتوجد الآن سوق عالمية فى رأس المال على نحو لم يعرف من قبل ، كما توجد بيّنة

---

(٥) توم نيبروب، **Systems and Regions in Global Politics**، لندن: چون ويلى، ١٩٩٤، الفصل ٣.

(٦) ميكلثويت ووودريدج ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٤٥ .

(٧) انظر ، پول كروجمان ، **"Growing World Trade : Causes and Consequences"** ، أبحاث بروكنجز فى النشاط الاقتصادى ، العدد ١ (١٩٩٥) .

قوية على أن المستثمرين فى كثير من البلدان ينوعون ما فى حوزتهم عالميا سواء من الأسهم أو السندات ، وعلى أنه نتيجة لذلك كانت عوائد رأس المال تتجه إلى التقارب فى العقدين الأخيرين . [٨] وهو اتجاه أكثر وضوحا فيما يتعلق بالسندات الحكومية منه فيما يتعلق بالأسهم، ولكنه ظاهر ولا شك فيه . [٩] وتتحدد أسعار الفائدة فى جميع البلدان بدرجة متزايدة بالظروف العالمية ، وليس بالظروف أو السياسات فى أى بلد واحد . كما أن تدفقات الاستثمار الخاص من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان الحديثة التصنيع ازدادت بمقدار عشرين مرة فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢ . [١٠]

وربما كان من الأمور البالغة الدلالة أن المعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى وصلت الآن إلى رقم يبعث على الدهشة ، هو حوالى ١,٢ تريليون دولار فى اليوم- أى أعلى بمقدار خمسين مرة من مستوى التجارة العالمية . كما أن حوالى ٩٥ فى المائة من هذه المعاملات له طبيعة المضاربة ، وكثير منها يستخدم أدوات مالية اشتقاقية (*) جديدة معقدة تقوم على العمليات الآجلة وحقوق الخيار (**) . [١١] يقول ميشيل ألبرت : إن «الحجم اليومى للمعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى فى العالم يبلغ حوالى ٩٠٠ مليار دولار - أى ما يساوى الناتج المحلى الإجمالى السنوى لفرنسا ، وما يزيد بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار على مجموع احتياطيات العملات الأجنبية فى البنوك المركزية بالعالم» [١٢] .

---

(٨) من أجل الإلمام ببراهين على هذه النقطة ، انظر ، ج . فرانكل ، **The Internationalization of Equity Markets** ، شيكاغو : إدارة النشر بجامعة شيكاغو ، ١٩٩٤ ؛ هـ. أكدوجان ، **The Integration of International Capital Markets** ، لندن ، إدوارد إلجار ، ١٩٩٥ .

(٩) حول الاتجاه إلى التسعير العالمى للأسهم ، انظر ، لويل بريان وديانا فاريل ، **Market Unbound : Unleashing Global Capitalism** ، نيويورك : جون ويلى ، ١٩٩٦ ، الفصل الثانى .

(١٠) الجات ، **International Trade 1993 - 4** ، المجلد ١ ، جنيف : الجات ، ١٩٩٤ ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، **Human Development Report 1994** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد، ١٩٩٤ ؛ برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **World Investment Report 1994** ، جنيف ، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ١٩٩٤ .

(*) **Derivative financial instruments** : أى أشكال للضمان (مثل عقود الخيار) مشتقة من السندات والأذون والأسهم العادية - المترجم .

(**) **Futures and options** : الاتجار فى السلع أو الأسهم على أساس التسليم فى وقت لاحق ؛ **options** : منح شخص ما إمكانية شراء شىء أو بيعه فى غضون فترة زمنية] - المترجم .

(١١) جريدة **وول ستريت چورنال** ، عدد ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٩٥ ؛ بنك التسويات الدولية ، التقرير السنوى ، ١٩٩٥ .

(١٢) ميشيل ألبرت، **Capitalism against Capitalism** ، لندن : دار وور للنشر ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٨٨ . [وللكتاب طبعة عربية صادرة من مكتبة الشروق ١٩٩٥].

وهذا الاقتصاد المالى **التصورى** (*) لديه طاقة كامنة رهيبة على تمزيق الاقتصاد الأساسى **العينى** (**) ، كما رأينا فى عام ١٩٩٥ فى انهيار بنك بارنج ، أقدم بنوك بريطانيا . وجنبا إلى جنب مع التطور المتسارع لأسواق رأس المال ، فإن الاقتصاد التصورى يُعَدّ ظاهرة غير معروفة فى التاريخ الاقتصادى للعالم ، إذ لم يوجد شىء شبيه له قبل عام ١٩١٤ .

إن نمو الشركات المتعددة الجنسية وقوتها هما عملية ضخمة وكذلك غير مسبوقة ، فهذه الشركات تستأثر الآن بحوالى ثلث الناتج العالمى وثلثى التجارة العالمية . والأمر الأكثر دلالة أن حوالى ربع التجارة العالمية يحدث **داخل** نطاق الشركات المتعددة الجنسية . (١٣) ويفيد مسح أجرته الأمم المتحدة أن الناتج المشترك لهذه الشركات كان فى عام ١٩٩٣ حوالى ٥ , ٥ تريليون دولار - أى ما يقرب من ناتج الولايات المتحدة ككل . (١٤)

ومن المعروف أن الشركات التى تمارس التجارة والاستثمار على النطاق الدولى كانت موجودة أيضا منذ عدة قرون - ومن أمثلتها شركة خليج هدسون وشركة الهند الشرقية . وبهذا المعنى الواسع تكون الشركات المتعددة الجنسية قد بدأ وجودها مع الاستعمار الأوروبى ، ولكن دورها فى عالم اليوم يختلف اختلافا كاملا . وهى باستطاعتها تقسيم عملية الإنتاج إلى عمليات منفصلة ، وتوطينها فى بلدان مختلفة فى أنحاء العالم . كما أنها أقل اعتمادًا من أى وقت مضى على الظروف الوطنية ، وباستطاعتها أن تختار البلدان التى يتبين لها أن أسواق العمل والضرائب والأنظمة الموجهة فيها أكثر ملاءمة . كذلك فإن الوعد بالتوسع فى الاستثمارات المباشرة ، والتهديد بسحبها ، لهما تأثير على خيارات الحكومات الوطنية فى مجال السياسات . وباستطاعة الشركات الآن تقييد سياسات الدول . وليست هناك سوابق تاريخية تذكر لهذا النوع من قوة القطاع الخاص .

وذلك لا يعنى القول إن الشركات المتعددة الجنسية هى مؤسسات عبر وطنية لا وطن لها تتحرك عبر الحدود دون تكلفة أو عناء ، ولا تعبر عن أى ثقافة وطنية خاصة فى مجال الأعمال . فهى فى أغلب الأحيان شركات تحتفظ بجذور قوية فى اقتصاداتها وثقافاتها الأصلية . وفى مسح منتظم وشامل يخلص زيجروك وڤان تولدر إلى أن قلة من كبرى

(*) **Virtual economy** : الاقتصاد التصورى .

(**) **Real economy** : الاقتصاد العينى .

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **Investment Report, 1994** .

(١٤) ميكلثويت ووودريدج ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٤٦

شركات العالم لها طابع عالمى حقّا ، إن كانت هناك شركات لها هذا الطابع . بل إن شركات مثل **بريتش أيروسبيس** (*) ، يتم الجانب الأكبر من أعمالها فى الخارج ، تحتفظ بغالبية أصولها فى وطنها . (١٥) ويلاحظ هيرست وثومپسون أن الشركات المتعددة الجنسية «تحتفظ بحوالى ثلثى أصولها فى أوطانها أو مناطقها ، وتبيع قرابة نفس النسبة من بضائعها وخدماتها فى أوطانها أو مناطقها» (١٦) .

ومرة أخرى فإن قلةً صغيرة للغاية من الشركات المتعددة الجنسية هى التى تُعَدّ ذات ثقافة مشتركة حقا . ومن أمثلتها النادرة شركة ABB ، وهى شركة سويسرية سويدية تتكون من ١٣٠٠ شركة منفصلة . (١٧) وقد تكون هذه الشركة ذات طابع ثقافى مشترك أكثر من أي شركة أخرى . وهى فى ذلك قد تكون فريدة . ذلك أن جميع الشركات المتعددة الجنسية تقريبا تعبر عن ثقافة واحدة هى ثقافة الوطن الأم ، وتجسد هذه الثقافة ، وهو ما يصدق بوجه خاص على المنشآت الأمريكية .

ومن المتعارف عليه النظر إلى الشركات المتعددة الجنسيةعلى أنها تشكل نوعا من الحكومة الخفية التى تضطلع بكثير من وظائف الدولة القومية . وهى فى الواقع غالبا ما تكون منظمات ضعيفة فاقدة الشكل والصورة ، كما تتكشف عن فقدان القوة وتآكل القيم العامة اللذين تبتلى بهما من الناحية العملية جميع المؤسسات الاجتماعية فى المرحلة الحديثة المتأخرة . فالسوق العالمية لا تفرّخ شركات تضطلع بالوظائف التى كانت تقوم بها الدولة ، بل هى بالأحرى قد أضعفت كلتا المؤسستين وأفرغتهما من مضمونهما .

شكوك حول العولمة

ثمة رأى له وزنه ينكر أن اتجاهات اليوم تعنى أىَّ شئ جديد حقّا ، ويقيم الحجة على أنه لما كانت الحركة التاريخية التى نسميها «عولمة» قد بدأت منذ عدة قرون ، وبما أن انفتاح الاقتصاد الدولى على العالم كان عاليا فى النظام الاقتصادى الليبرالى لما قبل عام ١٩١٤ ، فإن

(*) **British Aerospace** (الهيئة البريطانية لشئون الفضاء) .

(١٥) و . ريجروك ، س . ڤان تولدر ، **The Logic of International Restructuring** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ .

(١٦) پول هيرست وجراهام ثومپسون ، **"Globalization"** ، فى مجلة **Soundings** ، العدد ٤ ، خريف عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٥٦ .

(١٧) انظر ، ميكلثويت ووودريدج ، المرجع السابق ، الصفحتان ٢٤٣ و٢٤٤ .

عولمة أواخر القرن العشرين لا تُعَدّ ظاهرة جديدة . ووجهة النظر هذه فيها صواب وفيها خطأ . فهى تصحيح مفيد لوجهة نظر يوتوبية فى العولمة قدمها بعض مفكرى دوائر الأعمال . ويعطى كينتشى أوميا بيانا صادقا بما يمكن أن نسميه وجهة نظر ماكينزى العالمية ـ أى الرؤية التى تروّج لها المدارس الأمريكية لإدارة الأعمال ـ عندما كتب يقول : «إنه مع نهاية الحرب الباردة تمزقت إلى غير رجعة أطر التحالفات والخلافات التى كانت مألوفة لفترة طويلة بين الدول الصناعية . وبدرجة أقل من الظهور ، ولكن بدرجة أكبر من الأهمية ، فإن الدولة القومية الحديثة نفسها ـ ذلك الناتج الاصطناعى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ أخذت فى التصدع» (١٨) . وهؤلاء المفكرون لدى نقدهم للمنظرين **للعولمة المفرطة** (*) إنما يسهمون فى فهم الحاضر ، ولكنهم كأنما يهاجمون شخصا وهميّا .

ولا أحد ، فيما عدا قلة من اليوتوبيين فى مجمع دوائر الأعمال ، يتوقع أن يصبح العالم سوقا واحدة حقيقية تلاشت فيها الدول القومية ، وحلت محلها شركات متعددة الجنسية لا وطن لها . ومثل هذا التوقع هو إحدى شطحات خيال الشركات ، ودوره هو تعزيز وهم قيام سوق حرة عالمية النطاق .

إن الذين تساورهم شكوك فى العولمة يكونون على صواب عند إشارتهم إلى الدور الأيديولوچى لهذه الخيالات الجامحة . وهم يعززون الاعتقاد بأن الحكومات الوطنية ليس لديها فى هذه الأيام خيارات واقعية . وكما قال هيرست وثومپسون فإن «العولمة خرافة مناسبة لعالم بلا أوهام ، ولكنها أيضا خرافة تسلبنا الأمل . . . لأنها تفترض أن الاشتراكية الديمقراطية الغربية واشتراكية الكتلة السوفييتية قد انتهيتا كلتاهما . وليس بوسع المرء إلا أن يسمى التأثير السياسى «للعولمة» پاثولوچيا التوقعات التى تتناقص بشدة» (١٩)

---

(١٨) كينتشى أوميا ، **The End of the Nation - State : The Rise of Regional Economies**، لندن : هاربر ـ كولينز ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٩ .

(*) **Hyper - globalization** .

(١٩) پول هيرست وجراهام ثومپسون **Globalization in Question** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٦ . ويمكن أن توجد حجج متشككة مماثلة حول العولمة فى پ. پايروك ، **"Globalization, Mythes and Realities"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده س. پوير ، د. دراتشى، **States Againat Markets - The Limits of Globalization** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٦ . انظر أيضا، پ. پايروك ، ر. كوزول ـ رايت ، **"Globalization Mythes : Some Historical Re-flections on Integration, Industrialisation and Growth in the World Economy"** ، أوراق مناقشة UNCTAD ، رقم ١١٣ .

ومع ذلك فإن شكوك هيرست وثومبسون فى العولمة نفسها تخدم غرضا سياسيا . فهما بقولهما إن السوق العالمية الراهنة ليست بدون سابقة يكون باستطاعتهما أن يدافعا عن استجابات سياسية للعولمة والقول بأنها مازالت مع ذلك قابلة للحياة ـ مثل الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ـ بالرغم من أنها تنتمى إلى الماضى .

وهما يقولان : إن «الاقتصاد الدولى كان من نواح كثيرة أكثر انفتاحا فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ مما كان عليه فى أى وقت مادامت . . . . . التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، سواء بين نفس الاقتصادات السريعة التصنيع ، أو بين هذه الاقتصادات والمناطق المختلفة التى تستعمرها ، كانت أكثر أهمية بالنسبة لمستويات الناتج المحلى الإجمالى قبل الحرب العالمية الأولى مما هى عليه اليوم . . . وهكذا فإن الفترة الراهنة ليست بأى حال فترة لا سابقة لها» . (٢٠) ووجهة النظر هذه تغفل التباينات الأكثر حسما بين الاقتصاد الدولى فيما قبل عام ١٩١٤ والسوق العالمية اليوم .

وقد لاحظ المفكر السياسى البريطانى ديفيد هيلد وزملاؤه أنه «إذا ما قيست بالأسعار الثابتة ، فإن المعدلات الكلاسيكية لقاعدة الذهب (للتجارة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) تم تجاوزها بحلول سبعينيات القرن العشرين ، والمعدلات الآن أعلى بكثير . . . . وفضلا عن ذلك فإن جانبا كبيرا من نمو الناتج المحلى الإجمالى فى فترة ما بعد الحرب كان فى خدمات غير قابلة للتبادل ، لا سيما الخدمات العامة . . . وكانت مستويات الرسوم الجمركية (وكذلك تكاليف النقل) أدنى من المستويات الكلاسيكية لقاعدة الذهب منذ سبعينيات القرن العشرين ، مما يشير إلى أن الأسواق الآن أكثر انفتاحا» . ويخلصون إلى أنه «قد ظهر نظام تجارى عالمى عند نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنه كان أقل اتساعا مما هو عليه اليوم ، وكثيرا ما كان أقل وقوعا فى شباك الأسواق الوطنية والإنتاج الوطنى» . (٢١) وذلك يبدو تقييما معقولا .

وثمة اختلاف أساسى بين الاقتصاد الدولى اليوم ، وما كان عليه قبل عام ١٩١٤ ، هو أن القوة والتأثير آخذان فى الابتعاد عن الدول الغربية . إذ إن معدلات التبادل التجارى العالمى ، وسير النظام المالى من خلال قاعدة الذهب ، وكل جانب آخر من جوانب اقتصاد ما قبل عام ١٩١٤ ، إنما كانت تفرضها الدول الأوروبية وتحافظ عليها .

---

(٢٠) هيرست وثومبسون ، **Globalization in Question** ، المرجع السابق ، الصفحة ٣١ .

(٢١) هيلد وآخرون ، **New Political Economy** ، الصفحة ٦ .

صحيح أن التجارة قد نمت أساسا بين البلدان الصناعية الغربية ـ وإن كان أمراً مستغرباً، فأننا ندرج اليابان فى دول الغرب ـ ومع ذلك فإن نمط التجارة اليوم شديد الاختلاف عما كان عليه من قبل . وكما يلاحظ ديڤيد هيلد وآخرون فإن :

«التجارة ظلت تنمو بالنسبة للدخل ، كما استمرت متركزة بين البلدان الصناعية ، على نقيض العصر الكلاسيكى لقاعدة الذهب ، عندما كان التبادل بين البلدان المتقدمة والنامية يمثل نصف مجموع التجارة أو أكثر . . . وأدت التجارة فيما بين الصناعات المختلفة إلى نمو نسبى فى الصناعات ذات وفورات الحجم والديناميكية التكنولوجية ، على حين أن مستويات الدخل المتصاعدة زادت الطلب على التنوع مما زاد الطلب على المنتجات المستوردة المتباينة ، وبخاصة فيما بين البلدان الصناعية . . . وأدى ذلك . . . إلى زيادة كبيرة فى نسبة السلع المصنعة فى واردات البلدان المتقدمة ، فيما عدا اليابان» .

والأكثر من ذلك أن البلدان الحديثة التصنيع لم يعد ممكنا اعتبارها كتلة متجانسة . فالدخول والأجور فى بعض منها ـ كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ـ أعلى فعليا منها فى بلدان الغرب الصناعى التى تدهورت مهارتها ، مثل بريطانيا . كما أن ميزان المزايا ، الذى كان فى عصر ما قبل عام ١٩١٤ مؤكدا لصالح البلدان الأوروبية ، يتحول الآن بعيدا عن البلدان الغربية فى كثير من مجالات النشاط الاقتصادى .

وإذا كان الاقتصاد المفتوح فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ نتاجا اصطناعيا للسيطرة الأوروبية على مناطق واقتصادات كل مجتمعات العالم الأخرى تقريبا ، فإن السوق العالمية التى شاهدنا طفولتها المضطربة لا تقوم على أية هيمنة من هذا القبيل . فهل هناك دولة غربية تستطيع الآن أن تزعم أن لها تأثيراً فعّالاً على الصين؟ إنه حتى الولايات المتحدة لا تمارس الآن على الصين شيئا شبيها بالنفوذ الذى كان مألوفا للدول الإمبراطورية فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ .

وفى هذا الصدد، فإن فترة العولمة المتصاعدة التى نعيشها الآن تعد حقّا فترة لا سابقة لها . ولكونه صحيحا إلى حد ما أنها لا تتضمن أية دولة مهيمنة مثل بريطانيا قبل عام ١٩١٤ ، أو الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الاستقرار فى أوقات أزمة السوق العالمية لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به . وإذا كان هناك شبيه تاريخى حديث بالنسبة لعالمنا منذ عام ١٩٨٩ ، فإنه ليس عالم ما قبل عام ١٩١٤ . بل الفترة المتقلبة بين الحربين التى أعقبت عام ١٩١٩ .

ويبدى الاقتصاد العالمى اليوم سمات مميزة كثيرة تجعله ، حسب قول هيرست وثومپسون ، أقرب إلى سوق معولمة بطريقة غير منظمة منها إلى السوق الدولية التى كانت منظمة نسبيا قبل عام ١٩١٤ . وهما يسترعيان الأنظار إلى جوانب حقائق اليوم عندما يقولان : إن «النظام الدولى يكتسب قدراً من الاستقلال الذاتى ويبتعد عن أصوله الاجتماعية عندما تصبح الأسواق عالمية حقا . فالسياسات المحلية ، سواء أكانت سياسات الشركات الخاصة أم سياسات المنظمين العموميين ، يتعين عليها أن تأخذ الآن فى الاعتبار المحددات السائدة دوليا لمجال عملياتها» (٢٢) .

إن الدول ذات السيادة اليوم لا تواجه الضوابط التى يمكن التنبؤ بها للنظام شبه الآلى لقاعدة الذهب ، وإنما هى مقيدة بدلا من ذلك بالمخاطر وعدم اليقين ، وبمدركات السوق العالمية وردود أفعالها . فخيارات السياسة المتاحة أمام الدول القومية فى العقد الأخير من القرن الحالى لا تقدم لها فى صورة وجبة ذات أسعار ثابتة . كما أن الحكومات ذات السيادة لا تعلم مقدما ماذا ستكون عليه ردود أفعال الأسواق . وثمة قواعد قليلة ، إن وجدت قواعد أصلا ، للاستقامة النقدية أو المالية التى يسفر انتهاكها عن جزاءات يمكن التنبؤ بها . وعند الحافة لا شك فى أن السياسات المحفوفة بمخاطر شديدة من زاوية التضخم أو الدين الحكومى ، مثلا ، ستعاقب بأسواق السندات الحذرة ؛ ولكن مدى قسوة تلك الاستجابات من جانب الأسواق لا يمكن معرفته مقدما . فالحكومات الوطنية فى هذا العقد تتحرك معتمدة على ما يشبه جهاز الطيران الآلى .

إن النظرة إلى العولمة التى يقدمها المتشككون الأكاديميون ، مثل هيرست وثومپسون ، تستخف بما هو جديد فى ظروف أواخر القرن العشرين . فالاقتصاد العالمى اليوم هو بدرجة جوهرية أقل استقرارا وأكثر فوضوية من النظام الاقتصادى الدولى الليبرالى الذى انهار فى عام ١٩١٤ . وعلى غرار المؤمنين بالعولمة المفرطة الذين ينتقدون بفاعلية خيالاتهم اليوتوپية الجامحة ، فإن المتشككين فى العولمة يتاجرون فى الأوهام ، ولا يستطيعون قبول فكرة أن العولمة قد جعلت الاقتصاد العالمى اليوم مختلفا اختلافا جذريا عن أى اقتصاد دولى وجد فى الماضى ؛ مما قد يعنى تبدد آمالهم فى قيام اشتراكية ديمقراطية محسنة . وهم على صواب فى اعتقادهم بأن العالم المعولم بدرجة أكثر جذرية سيكون حكمه أقل يسراً ـ فاقتصاد عالمى كهذا يجعل رؤياهم للكينزية «القارية» رؤية غير

عملية .[٢٣] والحقيقة أن عالما يكون حكمه أقل يسرا بكثير هو النتيجة المحتومة للقوى التى كانت فاعلة على امتداد العقدين الماضين .

العولمة المفرطة : يوتوبيا شركات

تعترف مدرسة فكر منافسة بأن السوق العالمية إنما هى ظاهرة مستجدة . وهى تعتقد أن الأسواق العالمية قد جعلت الدول القومية غير ذات أثر من الناحية العملية ، فضلا عن أنها تتصور الاقتصاد العالمى كما لو كان يضم دولاً قومية لا حول لها وشركات لا وطن لها . ومع ذبول سلطة الدول ذات السيادة تتعاظم سلطات الشركات المتعددة الجنسية . وبقدر ما تصبح الثقافات الوطنية تعبيرا فى الأساس عن تفضيلات المستهلكين ، فإن ثقافة الشركات تتخذ طابعا كوزموبوليتانيا يزداد باستمرار .

ويصور أصحاب هذه المدرسة كأمر محتوم ما هو فى الحقيقة نتيجة بعيدة الاحتمال للغاية للحملة الجارية من أجل خلق سوق عالمية حرة . وهى تمزج بين الحالة النهائية التى يساندها ذلك المشروع وبين التطور الفعلى للعولمة الاقتصادية ، كما تمثل تحولا تاريخيا ليس له حالة نهائية ، وتهدّم الرأسمالية الأمريكية وكذلك منافسيها ، باعتبار ذلك عملية تؤدى إلى قبول كونى للأسواق الحرة الأمريكية .

ونظريات «العولمة المفرطة» ـ وفقا لتسمية هيلد وزملائه لهذه الآراء [٢٤] ـ تصور الأسواق العالمية على أنها تجسد شيئًا شبيهًا بالمنافسة الكاملة . وفى هذه الرؤية الخادعة يكون باستطاعة الشركات المتعددة الجنسية التحرك فى أرجاء العالم بحرية ودون تكلفة لزيادة أرباحها إلى أقصى حد ، حيث تكون الفروق الثقافية قد فقدت أى تأثير سياسى فعال على الحكومات والشركات . ومثلما هى الحال فى أسواق المنافسة الكاملة فى النظرية الاقتصادية ، فإن المشاركين فى هذا النموذج للاقتصاد العالمى ـ الدول ذات السيادة والشركات المتعددة الجنسية على سبيل المثال ـ من المفترض أن تكون لديهم جميع المعلومات التى يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم .

والواقع أنهم يبحرون فى ضباب من المخاطر ومظاهر عدم اليقين التى لا يسعهم سوى تصور عواقبها . ذلك أن عالما بلا حدود تحكمه شركات عبر وطنية لا وطن لها هو يوتوبيا شركات ، وليس وصفا لأى واقع حاضر أو مقبل .

---

(٢٢) هيرست وثومپسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٠ .

(٢٣) هيرست وثومپسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦٣ وما بعدها .

ويؤيد كينتشى أوميا هذه الرؤية اليوتوبية عندما يقول : «طيلة أكثر من عقد من الزمان كان بعض منا يتكلمون عن العولمة المتصاعدة لأسواق سلع المستهلكين ، مثل بنطلونات «ليفى» الچينز ، وأحذية «نايك» الرياضية ، ولفاحات (إيشاربات) «هيرمس» ـ وهذه عملية يحركها التعرض لنفس المعلومات ، ونفس الأيقونات الثقافية ، ونفس الإعلانات . . . . غير أن عملية التقارب تمضى اليوم على نحو أسرع وأكثر عمقا . وهى تتجاوز مسألة الذوق لتصل إلى أبعاد أشد أساسية لوجهة نظر عالمية واتجاه عقلى ، وحتى لعملية تفكير» . ويخلص أوميا إلى أن هذا التقارب بين الثقافات الذى تدفع إليه السوق يُسْلم مؤسسة الدولة القومية للهامشية فى الحياة الاقتصادية : «فى اقتصاد بلا حدود تكون الخرائط التى تركز على الدول ، والتى نستخدمها عادة لندرك المراد من النشاط الاقتصادى ، خرائط مضللة بصورة مفجعة . وعلينا . . . . أن نواجه بشجاعة فى نهاية الأمر الحقيقة الخرقاء غير المريحة : وهى أن علم رسم الخرائط القديم قد فقد صلاحيته ، ولم يعد أكثر من وهم» . (٢٥)

وبالمثل فإن نيكولاس نجربونت يعلن أنه «على غرار كرة النفتالين التى تتحول مباشرة من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية ، فإنى أتوقع أن تتبخر الدولة القومية . . . ومما لا شك فيه أن دور الدولة القومية سيتغير بدرجة مثيرة ، ولن يكون هناك متسع للقومية أكثر مما يوجد لمرض الجدرى» (٢٦) . ويقول بريان وفاريل : إن «ملايين المستثمرين ، الذين يعملون بدافع مصلحتهم القومية الخاصة ، يزداد دورهم فى تحديد أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، وتخصيص رأس المال ، بغض النظر عن رغبات الزعماء السياسيين الوطنيين أو مقاصدهم السياسية» (٢٧) . ويتحدث روبرت رايخ «عما ستجىء به الأيام من انعدام أهمية جنسية الشركات» ، ويشير إلى أنه مع وقوع جميع الدول فى الشباك العالمية ، فإن السؤال العام ـ من زاوية الثروة الوطنية ـ ليس أىّ المواطنين يملكون ماذا ، ولكن أىّ المواطنين يتعلمون كيف يفعلون ماذا ، بحيث يكون باستطاعتهم إضافة مزيد من القيمة إلى الاقتصاد العالمى ، وبذلك يزيدون من قيمتهم الاحتمالية» (٢٨) . ويؤكد نيسبت «أننا نتحرك نحو عالم مكون من ألف بلد . . . . . .

---

(٢٤) هيلد وآخرون ، **New Political Economy** .

(٢٥) كينتشى أوميا ، **The End of the Nation - State, the Rise of Regional Economies**، لندن : هاربر كولينز ، ١٩٩٥ ، الصفحات ١٥ و١٩ و٢٠ .

(٢٦) نيكولاس نجربونت ، **Being Digital** ، لندن : هودر وستاوتون ، ١٩٩٥ .

(٢٧) بريان وفاريل ، المرجع السابق ، الصفحة ١ .

(٢٨) روبرت ب. رايخ ، **The Work of Nations : Preparing Ourselves for 21st Century Capital-ism** ، نيويورك : ألفريد كنوپ ، ١٩٩١ .

فالدولة القومية تتلاشى ، ليس لأن الدول القومية يجرى إدماجها فى دول عظمى ، ولكن لأنها تتفتت إلى أجزاء أصغر أكثر كفاءة ـ شأن ما يحدث فى الشركات الكبيرة» [٢٩] .

لكن الدول والأسواق ليست بالمؤسسات المنظمة من الأنواع التى يتصورها نموذج كهذا . ولا توجد غير شركات قليلة عبر وطنية حقا من النوع الذى يتحدث عنه أوميا وغيره من الحالمين فى دوائر الأعمال . فغالبية الشركات المتعددة الجنسية تحتفظ بجذور قوية فى بلدان خاصة وثقافات أعمال خاصة . كما أن الملكية والمجالس التنفيذية وأساليب الإدارة وثقافات الشركات تظل وطنية تماما . والشركات الأمريكية التى تقترب كثيرا جدا من نموذج أوميا تفعل ذلك لأنها تمثل القيم الأمريكية المحلية وثقافة أعمال محلية ، وليس لأنها شركات عالمية .

أما الشركات القليلة فى العالم التى تتصرف فى اتساق فيما يتعلق باقتصادها المحلى على أنها شركات عالمية ليس لها جذور ، فإنها تفعل ذلك ليس بسبب الممتلكات التى تتقاسمها مع شركات دولية أخرى ، ولكن لأن ما لديها من ثقافة الشركات إنما تحكمه قيم شركات أمريكية تطغى الأرباح فيها على التكاليف الاجتماعية والولاءات الوطنية .

وتفيد دراسة موسعة أن قرابة أربعين منشأة كبيرة على نطاق العالم تولد فى الخارج نصف أصولها على الأقل ، على حين أن أقل من عشرين منشأة تحتفظ فى الخارج بنسبة تقرب من نصف مرافقها الإنتاجية . [٣٠] وفضلا عن ذلك ، كما يقول هيرست وثومبسون ، فإن الوظائف الرئيسية للمنشآت ، مثل **البحث والتطوير** [*] ، تظل تحت سيطرة داخلية محكمة : «إن الشركات اليابانية تبدو عازفة عن أن تقيم فى الخارج مواقع أو ظائف رئيسية مثل البحث والتطوير ، أو أجزاء الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية» . ويخلصان إلى أن «وجود شركات وطنية لها مجال عمليات دولى فى الوقت الحالى وفى المستقبل المنظور يبدو أكثر احتمالا من وجود شركات حقيقية عبر وطنية» . [٣١]

إن نموذج العولمة المفرطة يضل الطريق كثيرا عندما يستبعد الدول ذات السيادة باعتبارها مؤسسات هامشية . وبالنسبة للشركات المتعددة الجنسية ، لا تُعَدّ هذه الدول عناصر

---

(٢٩) چون نيسبت ، **Global Paradox** ، لندن : دار نيكولاس بريالى للنشر ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٤٠ .

(٣٠) ريجروك وڤان تولدر ، المرجع السابق .

(*) **R & D** .

(٣١) هيرست وثومبسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٢ .

هامشية فى الاقتصاد العالمى يسهل التحكم فى سياساتها ، وإنما تُعَدّ لاعبين رئيسيين يجدر تملق سلطتهم . كما أن تأثيرها على الأعمال يمكن من الناحية الفعلية أن يفوق اليوم فى بعض النواحى ما كان عليه فى الماضى .

وليس لدى الشركات اليوم ما كان يتمتع به بعضها من علاقات تحميها الحكومات عندما كانت الإمبريالية فى عنفوانها . وإذا كان صحيحًا أن الشركات تستطيع أن تقوم بحملة حول العالم للعثور على النسق الضريبى والتنظيمى الذى تريده ، فمن الصحيح أيضا أن المخاطر السياسية قد زادت فى كثير من أجزاء العالم . وعندما تكون الدول هشة فإنه يكون من الأصعب فرض نظام على رءوس الأموال والعمليات الإنتاجية القادرة على التنقل ، كما يكون من الأصعب أيضا بالنسبة للأعمال تطريز علاقات شركات ثابتة مع الحكومات . وذلك قيد على قوة كل من الدول والشركات .

والمنافسة الحالية بين الدول على الاستثمارات التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية ، تسمح لها بأن تمارس تأثيرا لم تكن تملكه فى نظام عالمى أكثر تعددًا فى درجات النفوذ . وفى الوقت نفسه فإن تلك المنافسة تقيد ما لدى الدول ذات السيادة من حرية فى العمل . فالتأثير الذى تستطيع الدول ممارسته على الشركات ينبغى أن تمارسه فى بيئة عالمية تعمل فيها غالبية الضغوط التنافسية المؤثرة على حصر سيطرة الحكومات على اقتصاداتها داخل هامش ضيق .

وتظل الدول ذات السيادة هى الساحة الرئيسية للشركات الساعية إلى النفوذ . وتمارس الشركات المتعددة الجنسية هذا النفوذ على سياسات تلك الدول ، كما تستخدم براعتها فى التخلص من تشريعاتها . وذلك هو التفاعل المعتاد بين الدول ذات السيادة ودوائر الأعمال فى أواخر القرن العشرين .

وليس هناك شك فى أن تغلب النافتا (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) على المعارضة السياسية المحلية فى الولايات المتحدة إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة الجيدة التنسيق التى يقوم بها لوبى الشركات الأمريكية الكبيرة .

إن مفكرى العولمة المفرطة ، شأنهم شأن منتقديهم المتشككين ، يخطئون فى تصور أن الاقتصاد العالمى الراهن يعود إلى حالة انتظام سابقة . فواقع الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن العشرين هو صعوبة التحكم فيه سواء من جانب الدول ذات السيادة أو من جانب الشركات المتعددة الجنسية .

تقدم كلتا المجموعتين من المفكرين ـ المتشككين والأنصار المتحمسين ـ صورة غير واقعية للبيئة العالمية الجديدة التى تعمل فيها الدول . فالدول ذات السيادة ليست موجودة ـ مثلما كانت الحال فى أواخر القرن التاسع عشر ـ فى بيئة دولية مألوفة تنحصر خياراتها فى طرق يمكن التنبؤ بها ، بل إنها تجد نفسها فى بيئة غير مألوفة تتضاءل فيها إمكانية التنبؤ بسلوك قوى السوق العالمية أو التحكم فيه . وهى اليوم مقيدة لا بمؤسسات واتفاقيات حكومية دولية ، وإنما بالمخاطر واحتمالات انعدام اليقين التى تصاحب سوقا دولية تتجه إلى الفوضى .

وبما أن الشركات المتعددة الجنسية تنفق موارد كبيرة للتأثير فى سياسات الحكومات ، فإن ذلك يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الدولة ذات السيادة لم تصبح مؤسسة لا لزوم لها . ففى غالبية أرجاء العالم تُعَدّ مؤسسات الدولة منطقة حاسمة إستراتيچيا تجرى حولها مزاولة المنافسة بين الشركات .

ولم تكن كلتا مدرستى الفكر الرئيسيتين تتصور أن ظهور اقتصاد عالمى هو لحظة حاسمة فى تطور نوع حديث من رأسمالية مضطربة فوضوية . [٣٢] فالرأسمالية اليوم مختلفة اختلافا شديدا عن المراحل المبكرة من التطور الاقتصادى التى صاغ كارل ماركس وماكس ڤيبر على أساسها شروحهما للرأسمالية ـ ومختلفة أيضا عن الرأسماليات المستقرة الموجهة التى شهدتها مرحلة ما بعد الحرب .

وقد تضاءلت الطبقة العاملة الصناعية من حيث الحجم والأهمية الاقتصادية . وحدث ذلك مع تقلص الصناعات التحويلية ، وبعد أن دخلت الاقتصادات الحديثة فى مرحلة ما بعد الصناعة بصورة أكثر شمولا . كما حدث تحول واسع النطاق من الأشكال **التايلورية**(*) لتنظيم العمل ـ الإنتاج الواسع من خلال العمل الأجير الذى أساسه المصانع ـ إلى أسواق مرنة للأيدى العاملة . وفى أسواق العمل الجديدة هذه تكون المؤسسات الرأسمالية الكلاسيكية للعمل الأجير والاستخدام المنظم محصورة فى نسبة متناقصة من السكان .

---

(٣٢) استعنت هنا ببعض جوانب التحليل الذى أجراه سكوت لاش وچون أورى فى كتابهما **The End of Organised Cepitalism** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٨٧ .

(*) نسبة إلى مهندس الإنتاج الأمريكى **فريدريك وينسلى تايلور** ، مؤسس علم إدارة الأعمال . وقد طبق تعبير **التايلورية** على الإدارة العلمية للعمل ، مثل الآلات العالية الكفاءة ، وتخطيط المصنع ، والوقت ، ودراسات الحركة ، إلخ ـ المترجم .

بل إن جانبا كبيرا من قوة العمل يفتقر الآن حتى إلى الأمن الاقتصادى الذى كان يصاحب العمل الأجير . وهذا الجانب يوجد فى عالم العمل الجزئى (العمل لبعض الوقت) ، والعمل بعقود ، **والعمالة الانتقائية ذات الهيكل المتنوع والمتغير** (*) ، وهو العالم الذى لا توجد به علاقة ثابتة بصاحب عمل واحد محدد . وإلى جانب هذه التغيرات حدث انهيار للمساومة الجماعية على الأجر على المستوى الوطنى ، وتراجع كبير فى تأثير نقابات العمال فى العملية الإنتاجية .

كما ضعف الأساس الاقتصادى للأحزاب السياسية . وفى الوقت نفسه تعزز تأثير مجموعات الضغط المعنية بقضية واحدة . وعفا الزمن على الأيديولوچيات السياسية التى سيطرت على الحياة السياسية فى الفترة التى أعقبت الحرب . وأدى ظهور توافق اقتصادى جديد إلى تسارع هذا التحول . وفى هذه النزعة الجديدة تضاءل دور الحكومات الوطنية فى الإشراف على اقتصاداتها المحلية من خلال **إدارة الاقتصاد الكلى** (**) ، أو أصبح هذا الدور هامشيا . وغدت المهمة المحورية للحكومة هى رسم وتنفيذ **سياسات اقتصاد جزئى** (***) ، مع العمل فى الوقت نفسه على زيادة المرونة فى العمل والإنتاج .

إن تآكل الحياة البورچوازية من خلال الانعدام المتزايد للأمن الوظيفى هو جوهر الرأسمالية المضطربة . ويكاد التنظيم الاجتماعى للعمل اليوم أن يكون فى حالة تحول مستمر . فهو يتبدل دون توقف تحت تأثير الابتكار التكنولوچى والمنافسة فى أسواق تحللت ضوابطها .

ولا يقتصر تأثير التكنولوچيات الإعلامية الجديدة على ازدياد ندرة أنواع كثيرة من العمالة الأدنى مرتبة من حيث المهارة أو الكثافة المعرفية ، وإنما يمتد تأثيرها إلى الاختفاء الواسع النطاق لمهن بكاملها . وبالنسبة لجانب كبير من السكان لم يعد هناك وجود للمؤسسات البورچوازية التقليدية ، مثل الهياكل الوظيفية والمهنية .

والنتيجة هى إضفاء الطابع البروليتارى من جديد على جزء كبير من الطبقة العاملة الصناعية ، ونزع الصفة البورچوازية عما تبقى من الطبقات الوسطى . إذ يبدو أن السوق الحرة عقدت العزم على تحقيق ما لم تتمكن الاشتراكية أبدا من تحقيقه ـ وهو القتل الرحيم للحياة البورچوازية .

(*) Portofolio employment .

(**) Macroeconomic management .

(***) Microeconomic policies .

إن حتميات المرونة والقابلية للتنقل التى تفرضها أسواق العمل المتحررة من الضوابط تضع ضغوطا خاصة على الأساليب التقليدية لحياة الأسرة . إذ كيف يمكن لأفراد الأسرة أن يجتمعوا معا لتناول الطعام إذا كان الأب يعمل فى نوبة مختلفة عن النوبة التى تعمل فيها الأم ؟ وأى مصير تكون عليه الأسرة عندما ترغم سوق الوظائف الأب على العمل فى مكان يبعد عن ذلك الذى تعمل فيه الأم ؟

كما كان هناك إفراغ لشركة الأعمال من دورها كمؤسسة اجتماعية . ويؤدى الاستغناء المتزايد عن الأيدى العاملة إلى تحويل قوة العمل الدائمة التى تميزت بها الشركات الحديثة فى مراحلها المتأخرة إلى إطار صغير . «وميكروسوفت» يمكن أن تكون نموذجا لهذا التطور ، فهى شركة عالمية تهيمن على الأسواق فى عدة تكنولوچيات جديدة ، ولكن قوة العمل الأساسية لديها لا تتجاوز بضعة آلاف .

وفى حالات محدِّدة تصبح الشركات وسائط لتحصيل الفوائد وتوزيع الأرباح ، وكثيرا ما يكون لمن تبقى من موظفيها القليلين حصة فى رأسمالها . كما أن طبقات بكاملها من موظفى الإدارة الوسطى السابقين قد استغنى عنهم فى عمليات تقليص أحجام الشركات ، وهى العمليات التى يكون لها تأثير مفيد مباشر على كشوف الأرباح . ذلك أن دوائر الأعمال فى كل مكان ، ولكن بوجه خاص فى البلدان الناطقة بالإنجليزية ، تتخفف من التكاليف الاجتماعية لمن تبقى من موظفيها . وهى تفعل ذلك بأن تعيد إليهم كأفراد المسئولية ، مثلا ، عن متطلبات المعاش التقاعدى .

ويمضى تقليص دور الشركات كمؤسسات اجتماعية مرادفا لاستمرار تحول العمل إلى سلعة . فقد أصبحت الأيدى العاملة شيئًا يباع بالتجزئة للشركات . وتنصَّلت دوائر الأعمال من مسئوليات كثيرة كانت من قبل تجعل عالم العمل محتملاً إنسانيا . وبعضها لا يعدو كونه مؤسسات تصورية .

ويؤدى نمو **اقتصاد تصورى ضخم شديد الاعتماد على الاقتراض** (*) ، تجرى فيه المتاجرة فى العملات من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل ، إلى تفاقم عدم الاستقرار الكامن فى طبيعة الأسواق العالمية الفوضوية ، بسبب افتقارها إلى إطار مستقر لتوجيه

(*) Enormous, highly leveraged virtual economy .

النظام النقدى الدولى . فمنذ انهيار اتفاقية **بريتون وودز** (*) للتعاون الاقتصادى الدولى فيما بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٧ لم تكن هناك أي اتفاقيات لفرض أسعار ثابتة للصرف . وبذلك بات النظام النقدى الدولى اليوم فوضى عملات متغيرة القيمة . وتوجد شطحات متكررة فى قيمة عملات خاصة ، وفورات نشاط متقطعة فى مجال الرسم المنسق للسياسات بين الدول الرئيسية (مثل **اتفاقات بلازا** لعام ١٩٨٥) (**) لتفادى انهيار النظام . إذ إن التقلبات فى أسعار الصرف يمكن أن تحدث اضطرابا فى استقرار النشاط الاقتصادى يبلغ درجة سمى معها النظام النقدى العالمى الحالى نظام «**رأسمالية الكازينو**» . (٣٣)

وقد شاهدنا تحولا كبيرا عن الصناعة التحويلية وتقديم الخدمات بحسبانهما النشاطين الاقتصاديين المحوريين إلى المتاجرة فى الأصول المالية . فقد أصبحت الهندسة المالية ، وليس الإنتاج ، هى النشاط الأكثر ربحية .

وهذه الآثار للرأسمالية المضطربة يمكن أن نلمسها فى مجتمعات شديدة التباين ، من إيطاليا إلى السويد وأستراليا . ولم تقطع هذه الآثار شوطا طويلا فى ألمانيا واليابان ، ولكن تطورها بلغ ذروته فى الاقتصادات الأنجلو سكسونية . وتبرز الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا بوصفها رائدة الأنواع الجديدة من الرأسمالية .

ولكن يكون خطأ جسيما الاعتقاد بأن الرأسمالية فى كل مكان ستقود إلى فوضى مماثلة . فالقدرة على المتاجرة عالميا وبسرعة تتجه إلى إسقاط هذه السمات المميزة

(*) **بريتون وودز** : مدينة بولاية هامبشاير فى الولايات المتحدة عقد بها مؤتمر الأمم المتحدة لشئون المال والنقد فى عام ١٩٤٤ ، وذلك لإعداد النظام النقدى الدولى الذى ينبغى العمل به بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقام بإعداد المخطط اللازم لورد كينز وزير الخزانة البريطانى ومستر هوايت وزير الخزانة الأمريكى . وكان الاتجاه فى المؤتمر أميل إلى الأخذ بالأفكار الأمريكية . وأسفر المؤتمر عن قيام مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير (البنك الدولى) ـ المترجم .

(**) **Plaza Accords** : بلازا اسم أشهر فندق فى مدينة نيويورك . عقد به فى عام ١٩٨٥ اجتماع حضرته فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبحث مشكلة ارتفاع قيمة الدولار . ذلك أنه بحلول عام ١٩٨٥ كان الدولار قد وصل إلى أعلى قيمة له فى أى وقت بالنسبة لكثير من العملات الرئيسية ، وبسبب ذلك كانت الولايات المتحدة تعانى عجزا كبيرا فى ميزانها التجارى . وأسفرت الجهود المنسقة لهذه الدول فى الاجتماع عن تخفيض قيمة الدولار بنسبة ٣٠ فى المائة على امتداد العامين التاليين ـ المترجم .

(٣٣) انظر ، سوزان سترنج ، **Casino Capitalism** ، أكسفورد : بازيل بلاكويل ، ١٩٨٦ . [التسمية **برأسمالية الكازينو** هنا نسبة إلى ألعاب القمار والمضاربة ـ المترجم] .

للرأسمالية غير المنظمة على كل بلد ؛ ولكن الكيفية التى تؤثر بها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية تختلف اختلافا عميقا وواسعا .

ففى بلدان مثل إسپانيا ، مازالت الأسرة الممتدة فيها قوية ، لا تكاد توجد الطبقة الدنيا من الأسر المعيشية العاطلة عن العمل التى تعد سمة مميزة شديدة الإحباط للمجتمعات الأنجلو سكسونية . وذلك برغم أن البطالة فى إسپانيا ، قد وصلت فى السنوات الأخيرة إلى مستويات عالية للغاية وبدرجة أكبر حتى مما فى الاقتصادات الأخرى لأوروپا القارية . ويعزى ذلك جزئيا إلى أن السياسات فى أوروپا القارية لم تكن تهيمن عليها ، على امتداد العقدين الماضيين ، أهداف من قبيل تحرير سوق العمل من الضوابط . ولكن ذلك ليس من المرجح أن يكون السبب الكلى ، أو حتى الرئيسى ، لاستمرار تلك الاختلافات .

ولم يكن لدى أى بلد من بلدان أوروپا القارية فى أى وقت عنصر من سياسة «دعه يعمل» ؛ كما أن مؤسسات السوق لم تحقق الانعتاق من القيود التى تفرضها المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، والتى تعد سمة مميزة للسوق الحرة الأنجلو سكسونية . وليس هناك مجتمع أوروپى لديه الخبرة الطويلة والعميقة التى تتمتع بها الأشكال الفردية لحياة الأسرة والملكية العقارية التى تميز إنجلترا والولايات المتحدة والمجتمعات الأنجلو سكسونية الأخرى .

وفى كل بلد يعمل التوتر الجديد والأكثر تقلبا للرأسمالية على تحويل الحياة الاقتصادية . ويؤدى تأثير الأسواق العالمية الفوضوية على الثقافات الاقتصادية فى أوروپا القارية إلى إضفاء طابع مؤسسى على المستويات العالية للبطالة الهيكلية . ففى هذه المجتمعات يكون المصدر الأساسى للانقسام الاجتماعى هو عدم المساواة فى إمكانية الحصول على العمل .

وفى الولايات المتحدة ، فإن وجود سوق شديدة التحرر من الضوابط ، إلى جانب تراجع فى اعتمادات الرعاية الاجتماعية ، وتجربة فى السَّجْن الجماعى أودعت أكثر من مليون أمريكى خلف القضبان ، يمكن أن يحقق بعض النجاح فى المحافظة على معدلات منخفضة للبطالة . واحتمال أن يكون المصدر الأساسى للانقسام الاجتماعى فى أمريكا هو افتقاد إمكانية الحصول على عمل ، إنما هو أقل من احتمال أن يكون هذا المصدر هو الفوارق فى الدخل والثروة إلى جانب عدم المساواة فى الخدمات الصحية والتعليمية وفى الأنواع الأخرى من الخدمات التى يمكن لقطاعات السكان المختلفة الحصول عليها .

أما الرأسمالية المحلية الصينية التى تنشأ الآن فى الصين، فهى ليست قائمة حول الشركات الكبيرة التى تطورت فى الرأسمالية الأنجلو سكسونية . وبصرف النظر عن مشروعات الدولة ، فإن المنشآت الصينية صغيرة الحجم ومملوكة للأسر . واضطرابات الرأسمالية فى الصين ليس مبعثها تفريغ الشركات أو تفتيت الأسر ، وإنما هو افتقاد التضامن بين قطاعات المجتمع المختلفة وانتشار التدهور فى البيئة . وتظهر الرأسمالية الروسية اضطرابات مماثلة .

وتنشأ هذه الاختلافات من التباينات التاريخية الطويلة الأمد فى الثقافات وفى المؤسسات الاقتصادية ـ جنبا إلى جنب مع انعكاساتها المستمرة فى السياسات العامة المختلفة للدول القومية . ويتجلى أثر الرأسمالية المضطربة فى الحد من استغلال الحكومات الوطنية ، وليس بالتأكيد فى إخفاء ما بينها من اختلافات .

الرأسمالية الفوضوية والدولة

يتعين على الدول القومية الآن أن تعمل فى عالم تفتقر خياراته إلى اليقين . فليس الأمر كما لو أن أمامها قائمة بالخيارات مرفقا بها بطاقات بالأسعار . وتجد الحكومات الوطنية نفسها فى بيئات ليست حافلة بمجرد مخاطر ، وإنما بعدم يقين جذرى . والمخاطر فى النظرية الاقتصادية تعنى وضعا يمكن فيه معرفة تكاليف الأعمال المختلفة بترجيح معقول ، على حين أن عدم اليقين هو وضع لا يمكن فيه أن تكون تلك الترجيحات معروفة . كما أن كثيرا من السياسات التى تستطيع الحكومات انتهاجها ليس لها نتائج يمكن الترجيح بينها .

والأسوأ من ذلك أن الحكومات لا يكون باستطاعتها عادة معرفة ما إذا كانت ردود أفعال الأسواق العالمية لسياستها مجرد جعلها باهظة التكلفة أو غير قابلة للتطبيق بالمرة . فالحكومة هى فى وضع تكون فيه حتى سعة الخيارات المتاحة أمامها غير يقينية . وعدم اليقين الجذرى المستمر هذا هو القيد الأشد على سلطة الدول ذات السيادة .

ويُعَدّ تضاؤل تأثير الدولة ذات السيادة علامة على اتجاه أوسع تتشتت فيه أو تضعف السلطات التى أحرزتها مؤسسات الدولة فى العصور الحديثة المبكرة . بل إن القدرة على شن الحروب وإنهائها عن طريق امتلاك احتكار فعال لقوة مسلحة ، وهى السمة التى حددت الدولة ذات السيادة منذ بدايتها ، لم تعد متاحة لها بصورة مطلقة . ومهما كانت

أهوال الحروب فى القرن التاسع عشر ، فقد كانت لها أهداف محددة ، وكان باستطاعة الدولة التى بدأتها أن تنهيها . وكان ذلك نوع الحرب الذى وضع **كلاوزڤيتس** (*) نظريته الكلاسيكية .

فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح يستعاض جزئيا عن الحرب الكلاوزڤيتسية بين جيوش الدول ذات السيادة بحروب بين جيوش غير نظامية ، ومجموعات قبلية وعرقية ، ومنظمات سياسية مثل **منظمة التحرير الفلسطينية** (**) **والجيش الأيرلندى الجمهورى** . (***)(٣٤) ولما كان التحكم فى الحرب قد انسل بقدر ما من بين أيدى الدول ذات السيادة ، فإن العالم لم يصبح نتيجة لذلك أكثر سلما ، بل زادت صعوبة السيطرة عليه ، وفوق ذلك أصبح أقل أمنا .

ولم تكسب الشركات المتعددة الجنسية القوة والسلطة اللتين فقدتهما الدول ذات السيادة ، كما أنها معرضة لأهواء المجتمعات الحديثة فى مرحلتها المتأخرة بقدر تعرض الحكومات لها . والشركات العالمية ليست أدوات حرة تستطيع تحدى الرأى العام دون مخاطرة أو تكلفة ، بل وتتقاذفها التحولات فى الثقافات العامة للدول التى تعمل فيها . من ذلك أن شل ، وهى شركة ضخمة للنفط ، قد نُحِّيت عن استخدام منصة بحرية قبالة الساحل فى برنت سپار نتيجة لحملة قام بها أنصار البيئة نَسَّقت بمهارة تغطية إعلامية منظمة . وثبت أن شل معرضة لضغوط العمل السياسى بقدر تعرض أي دولة ديمقراطية معاصرة ضعيفة .

ولا يعنى ذلك أن الشركات ستكون دوما ، كمسألة سياسة متسقة ، راغبة فى تحمل الأعباء الاجتماعية والبيئية لأنشطتها . وهى فى سوق حرة لا تستطيع ذلك . وفضلا عن الضغوط الدءوبة للمنافسة العالمية ، فإن الشركات المتعددة الجنسية لابد أن تواجه الآن تفجرات متقطعة لاهتمام وسائل الإعلام يمكن أن تنحيها عن هدفها الوحيد وهو الربح العاجل .

(*) **كارل فون كلاوزڤيتس** : (١٧٨٠ ـ ١٨٣١) ، القائد العسكرى البروسى الشهير ، ومؤلف فى الإستراتيجية الحربية . من أشهر مؤلفاته «**فن الحرب**» الذى أوضح فيه نظرياته الحربية ، ومنها نظرية الحرب الشاملة ـ المترجم .

(*) **PLO** .

(**) **IRA** .

(٣٤) من أجل الاطلاع على عرض بارع للتراجع التدريجى للحرب الكلاوزڤيتسية ، انظر ، مارتن ڤان كرافيلد ، **On Future War** ، لندن : براسّى (المملكة المتحدة) ، ١٩٩١ .

وهكذا نجد فى مرحلة متأخرة من الأوضاع الحديثة أن السلطة تتسرب من الدول والشركات معا . فكلتا المؤسستين تتبدل وتضمحل ، إذ إن الأسواق العالمية والتكنولوچيات الجديدة تعمل على تحويل الثقافات التى تستمد كلتاهما منها شرعيتها وهويتها .

والدول ذات السيادة تعمل اليوم فى بيئة أدخلت عليها قوى السوق درجة من التحول جعلت من المستحيل على أي مؤسسة أن تسيطر عليها ـ حتى لو كانت أكبر شركة أو أكبر دولة ذات سيادة . وفى هذه البيئة فإن أعتى القوى التى يستحيل السيطرة عليها تنشأ من سيل دافق من الابتكارات التكنولوچية . كما أن التأليف بين هذا التيار الذى لا يتوقف من التكنولوچيات الجديدة ، والمنافسة الطليقة فى السوق ، والمؤسسات الاجتماعية الضعيفة أو الهشة ، هو الذى يفرز الاقتصاد العالمى الراهن .

وكما لا يكف أصحاب نظريات الإدارة أبدا عن تذكيرنا ، فإن الدول القومية والشركات المتعددة الجنسية لا تستطيع اليوم أن تعيش وتزدهر إلا عن طريق استخدام تكنولوچيات جديدة لتحقيق ميزة لها على منافسيها . وما يعجز غالبيتهم عن ملاحظته هو أن الميزة التنافسية تتلاشى سريعا وبصورة حتمية فى البيئة الفوضوية للرأسمالية العالمية المضطربة . ففى أواخر القرن العشرين لا يوجد ملاذ ـ للشركات أو للحكومات ـ من الإعصار العالمى للتدمير الإبداعى .

ذلك أن الميزة الحاسمة التى تحققها شركة متعددة الجنسية على منافسيها إنما تأتى فى نهاية الأمر من قدرتها على توليد تكنولوچيات جديدة ، وعلى نشر هذه التكنولوچيات بطريقة فعالة ومربحة . وهذا بدوره يعتمد بدرجة كبيرة على الطرق التى تتمكن بها الشركات من حفظ المعرفة وتوليدها . وفى المرحلة المتأخرة من البيئة التنافسية الحديثة سرعان ما ستندثر منظمات الأعمال التى لا تمسك بالمعارف الجديدة وتستغلها ، أو تبدد مخزون المعارف المتوافرة لدى مستخدميها ، أو تثنيهم عن اكتساب معارف جديدة .

إن الاقتصاد العالمى يبدد ما لدى الناس والمنظمات من مهارات ، وهو يُحدث ذلك بأن يجعل من المتعذر عليهم تمييز البيئات التى يعيشون ويعملون فيها . وبذلك تتضاءل باستمرار المنفعة التى يحققها لهم رصيدهم من المعارف المحلية والضمنية . وثمة مشكلة خطيرة تمكنت منظمات الأعمال من حلها ـ عدا الشركات اليابانية[٣٥] إلى حد ما ـ وهى

---

(٣٥) توجد دراسة ممتعة لتنظيم الأعمال كمخططات للإبداع المعرفى أجراها إيكوچيرو نوناكا وهيروتاكا تاكيتشى ، **The knowledge - Creating Company : How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation** ، نيويورك واكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد، ١٩٩٥ .

التأليف بين الاستمرار المؤسسى اللازم ، إذا ما أريد الاستعانة بالمعرفة المحلية لدى المستخدمين وبين قدرة الابتكار التنظيمى اللازمة لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من التكنولوچيات الجديدة .

والدول ذات السيادة لن تصبح بمرور الوقت فى عداد التاريخ ، بل ستظل هياكل وسطية حاسمة تتنافس الشركات المتعددة الجنسية فيما بينها من أجل السيطرة عليها . وهذا الدور الحيوى الذى تقوم به الدول ذات السيادة يبطل مزاعم العولمة المفرطة ، وأوهام اليوتوپيين ، والشعبيين ، الذين يؤكدون على أن الشركات المتعددة الجنسية قد حلّت محل الدول ذات السيادة بوصفها الحاكم الحقيقى للعالم . وهذا يفسر لماذا تسعى الأسواق العالمية إلى التأثير على الدول ، ولماذا لا تستطيع أن تتجاهلها . كما أنه يوضح الهامش الضيق الذى يمكن للحكومات فيه العمل على مساعدة مواطنيها فى مجال السيطرة على المخاطر . وهذه الوظيفة الحمائية للدول من المرجح أن تتوسع ، إذ إن المواطنين يطلبون ملاذا من فوضى الرأسمالية العالمية .

وللدول ذات السيادة فضلا عن ذلك وظيفة أخرى ـ وهى السيطرة على الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادى . ففى وسط آسيا وشرقيها مازال الصراع من أجل السيطرة على النفط اليوم مصدرًا للتنافسات الدبلوماسية بقدر ما كان فى القرن التاسع عشر ، وهو يمكن أيضا أن يكون سببا للحرب ؛ فمع تزايد ندرة الموارد الطبيعية تساق الدول ذات السيادة إلى منافسة عسكرية من أجل ضرورات البقاء . (٣٦)

إن انحسار القوة الأمريكية يعنى ظهور عالم متعدد الأقطاب حقّا . وفى عالم كهذا لن تقل المنافسة بين الدول ذات السيادة ، بل ستزداد انتشارا وكثافة .

---

(٣٦) حول التفاعل المعاصر بين ندرة الموارد والنزاع العسكرى ، انظر ، هومر ـ ديكسون ، **"On the Threshold Environmental Changes as Causes of Acute Conflict"** ؛ فى **إنترناشيونال سيكورتى** ، هارڤارد ومعهد مساشوستس للتكنولوچيا : بوسطن ، آخر عام ١٩٩١ .